النقد الكلامي عند الإمام الباجي
دراسة في النماذج والأسس

سفيان عبد السلام الحتاش

باحث في الفكر الأشعري بكلية أصول الدين/ تطوان-المغرب

توطئة:

من المعلوم لدى الدارسين والمعتنين بالتراث الأندلسي أن علم الكلام إلى حدود القرن الرابع الهجري ظل مهضوم الحقوق ومهجور الفناء، محارَبٌ طالبُه، ومجابهةٌ كتبه، فكان كل من وُجدت عنده معرفة بهذا العلم أو كتبه، يخفيها حتى لا يتعرض لاستنكار العامة وتكفير الفقهاء وملاحقة السلطان[1]، وما لبثت هذه الحال أن انقلبت إلى احتضان لعلم الكلام واشتغال به، فبرع فيه علماء الاندلس أيما براعة، وبثُّوا ما عندهم من هذا العلم المطارَد وأظهروا كتُبَه حتى أقبل عليه الناس برضى وأريحية.

غير أن هذا الاشتغال بالكلام لم يبق على عواهنه، وإنما كانت هناك جهود متضافرة لنقد هذا العلم، ورسم حدود الاشتغال به، وبيان غاياته ومقاصده، وهو الدور الذي قام به مجموعة من العلماء، من بينهم الإمام أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت474هـ) وذلك من خلال تراثه وإنتاجه، وإن كانت كتاباته الكلامية لا تعدو أن تكون مجرد رسائل صغيرة، لا تشمل جميع المباحث الكلامية، عدا كتابه "**التسديد إلى معرفة التوحيد**" وهو الكتاب الذي يعد مفقودا حسب الباحثين.

وإن هذه القلة في التأليف الكلامي من الإمام الباجي رغم ملازمته لأرباب الكلام لتعد مظهرا من مظاهر النقد الكلامي، وأول ما يطالعنا في جهوده النقدية ما كتبه في

---

1 يقول عبد الواحد المراكشي: "فلم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من عَلم عِلم الفروع، أعني فروع مذهب مالك، فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها، وكثر ذلك حتى نُسِي النظر في كتاب الله و حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم، فلم يكن أحد من مشاهير أهل ذلك الزمان يعتني بهما كل الاعتناء، **ودان أهل ذلك الزمان بتكفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علوم الكلام**." المراكشي: "المعجب"، ص 175

وقد آلت الحال فيما بعد إلى الضد من هذا حيث انتشر علم الكلام في الأندلس انتشارا رسميا خصوصا في عصر الطوائف، فاشتهر متكلمون كثر على مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري، ولعل المؤلفات الكلامية في الأندلس أكبر شاهد على هذا، مثل كتاب "التسديد إلى معرفة طرق التوحيد" للباجي المفقود، وكتاب الاعتقاد لأبي بكر المرادي الحضرمي، وكتب القاضي أبي بكر العربي: "المتوسط في الاعتقاد" و "الأفعال" وغيرها مما لا يحصى كثرة.

وصيته لولديه، إضافة إلى شذرات في شرحه للموطأ وكتابه «إحكام الفصول»، ورسالته إلى راهب فرنسا، وسأحاول في هذه الدراسة تتبع تراثه الكلامي لرصد معالم النقد وأسسه.

1. محطات من السيرة العلمية لأبي الوليد الباجي

إن التعريف بالحياة العلمية للإمام الباجي وأخباره في هذه الصفحات لهو أمر عسير، ذلك أن استقصاء حياته وتتبع تفاصيلها لا يمكن أن تضمه صفحات معدودة، فلو تُتُبعت أطرافها، واستُقصيت متفرَّقاتها، لجاءت في سفر ضخم، لكن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى بعض أخباره ونُتَفٍ من سيرته، لذلك سنحاول لَمَّ شتات أهم ما تفرق في كتب التراجم[1] من حياته وذلك عبر ما يلي:

1.1.الاسم والنشأة والرحلة:

هو سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي التميمي البطليوسي الباجي، القرطبي، الأندلسي المالكي، كنيته أبو الوليد. ولد يوم الثلاثاء 15 من ذي القعدة سنة 403هـ ببطليوس،[2] ابتدأ تعليمه في سن مبكرة، فاهتم أول أمره بالأدب وفنونه حتى برع فيه نظما ونثرا،[3] ثم تفرغ لدراسة علوم الشريعة في شتى حواضر الأندلس،

---

1 ترجم للإمام الباجي كل من القاضي عياض في "ترتيب المدارك وتقريب المسالك" 117/8، والحميدي في "جذوة المقتبس" □ 81 ، والضبي في "بغية الملتمس" □ 261، والمقري في "نفح الطيب" 67/2، والنباهي في "تاريخ قضاة الأندلس" □ 125، وابن بشكوال في "الصلة" 318/1، وابن فرحون في "الديباج" □ 197، ومخلوف في "شجرة النور" □ 120، ومن المصادر المشرقية: ابن كثير في البداية والنهاية 11/ 594، والذهبي في "السير" 535/18، وابن خلكان في "وفيات الأعيان" 408/2، وكحالة في "معجم المؤلفين" 788/1، والحموي في " معجم الأدباء" 393/3. وقد تقصّت الأستاذة الباتول بن علي مصادر ترجمته المغربية والمشرقية وكذا المعاصرة في مقدمتها لكتابه "فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام" طبع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب.

2 "ترتيب المدارك" 802/2 و"الصلة" 201/1

3 يقول ابن بسام: "نشأ أبو الوليد هذا وهمته في العلم تأخذ بأعنان السماء... وبدأ في الأدب فبرز في ميادينه، واستظهر أكثر دواوينه، وحمل لواء منثوره ومنظومه.""الذخيرة" لابن بسام 94/2

فأخذ عن خاله أبي شاكر عبد الواحد(ت456هـ)[1] وعن يونس بن مغيث (ت429هـ)[2]، وعن أبي محمد مكي ابن أبي طالب(ت437هـ)[3]، وعن خلف بن أحمد الرهوني المعروف بابن الرحوي[4] ، والقاضي أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل بن فورتش.[5]

ولما تملى من حياض المعرفة في الأندلس تاقت نفسه للرحلة إلى المشرق قصد الاستزادة فكان أول منازله الحجاز حيث أقام بها ثلاث سنوات حج فيها أربع مرات، ولازم فيها شيخه أبا ذر الهروي (ت434هـ)[6]، كما أخذ عن أبي بكر الإسفراييني وأبي عبد الله محمد الوراق، وأبي القاسم عبد الرحمن بن محرز، وغيرهم.[7]

ثم ما لبث أن اتجه إلى العراق فأخذ ببغداد عن القاضي أبي الطيب الطبري (ت 450هـ)[8]، والفقيه أبي إسحاق الشيرازي (ت476هـ)[9]، والفقيه أبي الفضل بن عمروس (ت452هـ)[10]، والإمام أبي عبد الله الصيمري (ت436هـ)[11] وغيرهم كثير، ثم قصد الإمام أبا جعفر السمناني (ت444هـ)[12] بالموصل فلازمه عاما كاملا أخذ عنه العقليات وعلوما أخرى.

---

1 ولد سنة 377هـ بقرطبة وتوفي 456هـ بشاطبة، ترجمته في ترتيب المدارك 818/4

2 ترجمته في تاريخ قضاة الأندلس ص 95

3 مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي المقرئ أبو محمد، ولد بالقيروان 355هـ وتوفي بقرطبة سنة 437هـ ، ترجمته في الصلة 205/1

4 ترجمته في ترتيب المدارك 56/2

5 قاضي سرقسطة ولد 381هـ وتوفي 453هـ ، ترجمته في الصلة 173/1

6 ترجمته في سير أعلام النبلاء 554/17

7 ترتيب المدارك 802/2

8 ترجمته في "طبقات الفقهاء" للشيرازي، ص 127

9 ترجمته في "سير أعلام النبلاء" 452/18

10 ترجمته في "ترتيب المدارك" 53/8

11 ترجمته في "مرآة الجنان" لليافعي، 54/3

12 ترجمته في "سير أعلام النبلاء" 651/17

وبعدها انتقل إلى الشام وأخذ عن جلة شيوخها أمثال أبي الحسن بن السمسار (ت433هـ)[1] ، وأبي إسحاق البرمكي (ت445هـ)[2]، ثم انتقل إلى مصر وسمع من أبي محمد ابن الوليد الأنصاري (ت448هـ)[3] وغيره، وقد عادت هذه الرحلة على صاحبها بالنفع العميم، وذلك لانفتاحه على شيوخ المذاهب من الحنفية والمالكية والشافعية، فنشأ لديه حياد في تفكيره ورأيه دونما تعصب لمذهب أو رأي.

2.1.الرجوع إلى الأندلس:

لما قضى وطره من علوم النقل والعقل، وحاز فيهما قصب السبق، هزه الحنين إلى بلده وموطنه، فرجع إلى الأندلس بعد ثلاث عشرة سنة، "وقد أكمل زاده العلمي واستعد لفتح جديد في علم الكلام بتكوينه الأشعري، وكذلك في علم الأصول الفقهية بإحكامه الفن الجدلي."[4]

وقد وجدها ممالك تعصف بها الأهواء السياسية، فقضى حياته بشرق الأندلس ما بين سرقسطة وجزيرة ميورقة ودانية وبلنسية ومرسية[5]، محاولا النصح والتأليف بين هذه المماليك[6]،

1 انظر "ترتيب المدارك" 118/8

2 ترجمته في "سير أعلام النبلاء" 606/17

3 ترجمته في "ترتيب المدارك" 238/7

4 من مقدمة عبد المجيد تركي لكتاب "المنهاج في ترتيب الحجاج" ص 19

5 "الصلة" 838/3.

6 وقد سعى لتوحيد أمراء الأندلس يطوف عليهم واحدا واحدا، يقول ابن بسام: "على أنه لأول قدومه رفع صوته بالاحتساب، ومشى بين ملوك أهل الجزيرة بصلة ما انبت من تلك الأسباب، فقام مقام مومن آل فرعون لو صادف أسماعا واعية، بل نفخ في عظام نخرة، وعطف على أطلال داثرة، بيد أنه كلما وفد على ملك منهم في ظاهر أمره لقيه بالترحيب، وأجزل له حظه بالتأنس والتقريب، وهو في الباطن يستجهل نزعته، ويستثقل طلعته، وما كان أفطن الفقيه رحمه الله بأمورهم وأعلمه بتدبيرهم، لكنه كان يرجو حالا تثوب، ومذنبا يتوب." "الذخيرة" 96/2

ولم يثنه ذلك عن التصدر للتأليف والتدريس فترك تلاميذ ومؤلفات كثر، كما تولى أيضا خطة القضاء والتوثيق واستُعمل في حفظ الأمانات.[1]

3.1.الوفاة والمقبر:

بعد هذا العمر الحافل دراسةً وتدريساً وقضاءً ودعوةً إلى الله، وتوحيداً لصف المسلمين، لبّى الإمام الباجي نداءَ ربه ليلة الخميس بعد صلاة العصر، يقول أبو سُكّرة: "مات أبو الوليد بألمرية في تاسع عشر رجب سنة أربع وسبعين وأربع مائة، فعمر إحدى وسبعين سنة سوى أشهر."[2] وقد دفن رحمه الله في رباط مدينة ألمرية، وصلى عليه ابنه أبو القاسم أحمد، يقول عياض: "كان جاء إلى ألمرية سفيرا بين رؤساء الأندلس يؤلفهم على نصرة الإسلام ويروم جمع كلمتهم مع جنود ملوك المغرب على ذلك، فتوفي قبل تمام غرضه رحمه الله."[3]

2.علم الكلام عند الباجي: المشروعية والمنهج

لقد كان المشرق الإسلامي خلال رحلة الباجي (426هـ) حافلا بالاشتغال بعلم الكلام خصوصا في بغداد، التي كانت مرتعا خصبا لطالبي هذا العلم، كما أنها كانت ميدانا فسيحا للمناظرات في مختلف صنوف المعرفة، وقد حضرَ مجموعةً من المناظرات[4]

---

1 نفس المصدر 121/8

2 سير أعلام النبلاء 544/18

3 ترتيب المدارك 127/8

4 من هذه المناظرات قال أبو الوليد الباجي المالكي رحمه الله: وقد شاهد هذه المناظرة وحضرها، العادة ببغداد أن من أُصيب بوفاة أحد ممن يَكرُم عليه، قعد أيامًا في مسجد رَبَضِه، يجالسه فيها جيرانه وإخوانه، فإذا مضت أيام عزَّوه، وعزموا عليه في التسلي، والعودة إلى عادته من تصرُّفه، فتلك الأيام التي يقعد فيها في مسجده للعزاء مع إخوانه وجيرانه لا تقطع في الأغلب إلا بقراءة القرآن أو بمناظرة الفقهاء في المسائل، فتوفيت زوجة القاضي أبي الطيب الطبري؛ وهو شيخ الفقهاء ذلك الوقت ببغداد وكبيرهم، فاحتفل الناس بمجالسته، ولم يكد يبقى أحد مُنْتَمٍ إلى علم إلا حضر ذلك المجلس، وكان ممَّن حضر ذلك المجلس القاضي أبو عبدالله الصَّيْمَري، وكان زعيم الحنفية وشيخهم، وهو الذي كان يـُوازي أبا الطيب في العلم والشيخوخة والتقدُّم، فرغب جماعةٌ من الطلبة إلى القاضيين أن يتكلما في مسألة من الفقه يسمعها الجماعة

وأُعْجِب بها غاية الاعجاب الأمر الذي دعاه إلى وضع كتابه "المنهاج" الذي يتناول أسس علم المناظرات، إضافة إلى أنه اشتغل بعلم الكلام واطلع على منهجيته المنطقية وأدلته العقلية، فألف في "الكلام" وناقش مسائله، وفيما يلي محاولة لاستبيان مشروعية البحث الكلامي ومنهجيته عنده.

1.2.مشروعية البحث الكلامي عند الباجي

إن المتأمل في رحلة الإمام الباجي المشرقية ليتأكد له تمام التأكد أنه قد درس علم الكلام ومهر فيه، خصوصا وأنه قد تتلمذ لكبار المتكلمين في بغداد، أضف إلى ذلك ما شهد له به أقرانه وشيوخه بالتفرد والتضلع في علم الكلام، بل إن مناظراته مع ابن حزم[1] كافية في التدليل على تمهره في صناعة الكلام وتميزه فيها، بل إن مؤلفاته لتشهد بذلك وتؤيده، وسنقف مع بعض مباحث كتابه "المنتقى" إضافة إلى رسالته إلى راهب فرنسا ورسالة "تحقيق المذهب في أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب" وهي التي سنتناولها بداية.

- "تحقيق المذهب في أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب"

منهما، وتنقلها عنهما، وقلنا لهما: إن أكثر من في المجلس غريب قصد إلى.. الأخذ عنهما، ولم يتفق لمن ورد منذ أعوام جمة أن يسمع تناظرهما؛ إذ كانا قد تركا ذلك منذ أعوام، وفوَّضا الأمر في ذلك إلى تلاميذهما، ونحن نرغب أن يتصدَّقا على الجمع بكلامهما في مسألة يُتجمَّل بنقلها وحفظها وروايتها، فأما القاضي أبو الطيب، فأظهر الإسعاف بالإجابة، وأما القاضي أبو عبدالله فامتنع من ذلك، وقال: من كان له تلميذ مثل أبي عبدالله – يريد الدامغاني – لا يخرج إلى الكلام، وها هو حاضر، من أراد أن يكلمه فليفعل، فقال القاضي أبو الطيب عند ذلك: وهذا أبو إسحاق من تلامذتي، ينوب عني.

ينظر: "طبقات الشافعية الكبرى"؛ لتاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د.عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة: الثانية، 1413هـ، ج 4، ص245 وما بعدها.

1 وقد وصفه ابن حزم في غير ما موضع من الفصل بأنه من مقدم الأشعرية في الأندلس.

هذه الرسالة أَلَّفها الباجي ردًّا على المعارضين الذين رموه بالكفر والزندقة لأجل قوله في حديث المقاضاة في صلح الحديبية بأن النبي صلى الله عليه وسلم مع أُمِّيَّته قد كتب بيده صلَّى الله عليه وسلَّم.

وقد ذكرها له غير واحد من المترجمين، كالقاضي عياض[1] ، والذهبي[2] ، والداودي[3] ، والحجوي[4] وغيرهم، وقد صدَّر الباجي البحثَ في هذه الرسالة بالحديث عن المعجزة وبيانها، كما قال في المقدمة: "والكلام في هذه المسألة يكون في ستة أبواب:

- أولها: في ذكر المعجز وبيان صفاته التي بها يتميز من غير المعجز.
- والثاني: في وجه تعلق كون النبي صلى الله عليه وسلم آتيا بالمعجز.
- والثالث: في إيراد الحديث المذكور واختلاف الرواة فيه.
- والرابع: في ذكر أقوال الناس في تأويل هذا الحديث وتعلق كل واحد منهم بلفظه وذكر ذلك من وجوه حججه مما أورده عن نفسه، ومما يلزمني أن أورده له إكمالا لحجته.
- والخامس: في إبطال قول من قال: إن في أحد هذه الأقوال ما يبطل به المعجز ويتغير به الشرع أو يرد شيئا من القرآن.

1 "ترتيب المدارك" أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب. 2/ 805

2 «سير أعلام النبلاء» (18/ 540)، وفي «تذكرة الحفاظ» (3/ 1181)

3 «طبقات المفسرين» (1/ 210)

4 "الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي" محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، ط مطبعة إدارة المعارف– الرباط (1/2/ 217).

- والسادس: في بيان أصح الأقوال في هذه المسألة وما يجب أن يعتمد عليه منها."[1]

فهذه المضامين إذن تبين أن الرسالة لها علاقة بالبحث الكلامي، لأنها تعالج معجزة بعينها، وهي معجزة أمية النبي صلى الله عليه وسلم فهي إذن تندرج في باب النبوات.

- "رسالة في الرد على راهب فرنسا"

وهي رد على رسالة من راهب فرنسي إلى المقتدر بالله صاحب سرقسطة، التي احتوت دعوةَ المقتدر بالله بن هود أمير سرقسطة إلى الإيمان بالمسيح والنصرانية، وذلك إبان ضعف ملوك الطوائف، وقد ندب المقتدرُ بالله أبا الوليد الباجي للرد على رسالة الراهب، فأجابه بالأدلة والبراهين القاطعة، مفندًا عقيدة التثليث ومبطلًا دعوة النصرانية، ثمَّ أوضح له حقيقة الإسلام وفضله، ووجوب الانضواء تحت لوائه.

والرسالة مطبوعة أكثر من طبعة ومترجمة إلى الإنجليزية، فقد نشرها وقدم لها الدكتور عبد المجيد تركي في «مجلة الأندلس» العدد: 31 السنة: 1966، وطبعت بدراسة وتحقيق: الدكتور محمَّد عبد الله الشرقاوي: دار الصحوة. القاهرة: 1406هـ . 1986م. ولقيت عناية خاصة من المستشرقين المهتمين بالقضايا الأندلسية، فتُرجمت إلى أكثرَ من لغة أروبية، ترجمها إلى الإنجليزية المستشرق "د.م. دنلوب" ونَشر دراسة وجيزة حولها في خمس صفحات في مجلة "AL ANDALUS".[2] وهي موجودة أيضا ضمن كتاب "قضايا ثقافية من تراث الغرب الإسلامي: نصوص ودراسات" طبع عن دار

1 "تحقيق المذهب" لأبي الوليد الباجي، تحقيق: أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، ط عالم الكتب- الرياض، ص 71-72

2 1952 .259-263 . Vol. XVII وبعد إحدى عشرة سنة كتب المستشرق "ألن كتلر / ALLEN CUTLER" دراسة نقدية بعنوان: "من هو راهب فرنسا؟ ومتى كتب رسالته؟ تعليق على مقال دنلوب"

الغرب الإسلامي بتحقيق الدكتور عبد المجيد تركي، سنة 1988م، وأخيرا نشرها الدكتور محمود خياري في مجلة "التبيين" الجزائرية عدد 27، 2007م.

ومضمون الرسالة يدور حول نبوة عيسى عليه الصلاة والسلام، والدلالة على ذلك بالأدلة العقلية، فهي داخلة تحت مبحث النبوات كسابقتها، وهو قسم من أقسام علم الكلام.

- مباحث من المنتقى

جاء في كتاب المنتقى في شرح حديث رقم: 1605 وفيه أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَا ۛ أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ**﴾ [الأعراف:172]

يقول الإمام الباجي: "الآية دليل على أن الصحابة كانت تتكلم في هذه المعاني من الاعتقادات، وتبحث عن حقائقها، وتعتني بذلك حتى تظهر، وتسأل عنه الأئمة والخلفاء لتقف على الصواب منه، وتنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك ما حفظته عنه، وأن قول من قال من علماء التابعين كانوا يكرهون الكلام فيما ليس تحته عمل، إنما ينصرف إلى أحد أمرين:

إما أن يتوجه المنع في ذلك إلى من ليس من أهل العلم ممن يخاف أن تزل قدمه، ويتعلق قلبه بشبهة لا يقدر على التخلص منها. قال مالك رحمه الله: كان يقال: لا تمكن زائغ القلب من أذنك فإنك لا تدري ما يقلقك من ذلك، ولقد سمع رجل من الأنصار من أهل المدينة شيئا من بعض أهل القدر فعلق قلبه، فكان يأتي إخوانه الذين يستصحبهم، فإذا نهره، قال: فكيف بما علق قلبي لو علمت أن لله رضى أن ألقي نفسي من فوق هذه المنار فعلت.

والوجه الثاني: أن يتوجه المنع في ذلك إلى أن يتكلم في ذلك بمذاهب أهل البدع ومخالفي السنة ".[1]

في هذا النص يعالج الامام الباجي قضية مهمة وهي **مشروعية البحث في المسائل العقدية**، وهذا الأمر كان الناس في الأندلس يُتعامل تجاهه بحساسية زائدة، سدا لذريعة البحث فيما لا طائل تحته، أو حتى لا يقع تشبيه الله سبحانه بخلقه، ولذلك كانوا يحرصون على تفادي تعاطي علم الكلام نظرا لما فيه من المباحث المنطقية والفلسفية[2]، وهو بالمقابل يوضح بجلاء منهجيته الاستنباطية، التي تقوم على تعضيد رأيه المستنبط انطلاقا من أقوال الأئمة المقتدى بهم، بالإضافة إلى توجيه ما يمكن أن يعارض رأيه الاستنباطي، مستثمرا عدته المنطقية في التقسيم، وهذا إن دل فإنما يدل على الأدب الجم في تقرير المسائل العلمية.

"ولولا من يعتني بجهالاتهم من الأغمار والأحداث لنزهنا كتبنا من ذكر الفلاسفة، ولكن قد نشأ أغمار وأحداث جهال عدلوا عن قراءة الشرائع وأحكام الكتاب والسنن، إلى قراءة الجهالات من المنطق واعتقدوا صحتها وعولوا على متضمنها دون أن يقرؤوا أقوال خصومهم من أهل الشرائع الذين أحكموا هذا الباب، وحققوا معانيه، وغر بهم الملحدة مثل الكندي (ت256هـ)[3] والرازي (ت 311هـ)[4] وغيرهما الذين يترجمون كتبهم بأقوال تغر من لا علم له بكتبهم وأقوالهم ومذاهبهم، فيقولون: إنا نثبت صانعا يفعل الطبائع في الأجسام ثم الطبائع بعد ذلك تفعل العلل والأعراض والأمراض فسهلوا على الأغمار باب الكفر، وجعلوا لهم سترا وجنة عن عوام الناس، ومن لا خُبر له بما تؤول إليه أقوالهم،

---

1 "المنتقى شرح الموطأ" أبو الوليد الباجي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية- بيروت. 267-268/9

2 ومن جملة من منع ذلك الإمام الباجي في وصيته لولديه وستاتي.

3 أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي ولد 185هـ بالكوفة وتوفي ببغداد 256هـ، ترجمته في عيون الأنباء في طبقات الأطباء . ابن أبي أصيبعة 229.

4 أبو بكر محمد بن يحيى بن زكريا الرازي ولد حوالي 250هـ بالري وتوفي بها سنة 311هـ. ترجمته في أخبار العلماء بأخيار الحكماء للقفطي 114/1

ولو أن هؤلاء الممتحنين بهذه الطريقة تصفحوا كتاب الله وسنة رسوله وأقوال المتكلمين من المسلمين والفقهاء لبان لهم بأدنى نظر الحق وتبين لهم الصدق. والله المستعان."[1]

ولقد صرح الباجي في بيان موقفه تجاه العلوم العقلية وذلك في وصيته لولديه حيث بالغ في تحذيرهما، وذكر مساوئ هذا العلم وتجهيل متعاطيه، وذلك في قوله: "وإياكما وقراءة شيء من المنطق وكلام الفلاسفة، فإن ذلك مبني على الكفر والإلحاد، والبعد عن الشريعة والإبعاد، وأحذركما من قراءتهما ما لم تقرآ من كلام العلماء ما لم تقويا به على فهم فساده وضعف شبهه، وقلة تحقيقه، مخافة أن يسبق إلى قلب أحدكما ما لا يكون عنده من العلم ما لا يقوى به على رده، ولذلك أنكر جماعة العلماء المتقدمين والمتأخرين قراءة كلامهم لمن لم يكن من أهل المنزلة والمعرفة به، خوفا عليهم مما خوفتكما منه.

ولو كنت أعلم أنكما تبلغان منزلة الميز والمعرفة والقوة على النظر والمقدرة لحضضتكما على قراءته وأمرتكما بمطالعته لتحققا ضعفه وضعف المعتقد له، وركاكة المغتر به وأنه من أقبح المخاريق والتمويهات، ووجوه الحيل والخزعبلات التي يغتر بها من لا يعرفها، ويستعظمها من لا يميزها.

ولذلك إذا حقق من يعلم عند أحد منهم وجده عاريا من العلم، بعيدا عنه يدعي أنه يكتم علمه، وإنما يكتم جهله، وهو ينم عليه، ويروم أن يستعين به، وهو يعين عليه. وقد رأيت ببغداد وغيرها من يدعي منهم هذا الشأن مستحقرا مستهجنا مستضعفا، لا يناظره إلا المبتدئ وكفاك بعلم صاحبه في الدنيا مرموق مهجور، وفي الآخرة مدحور مثبور، وأما من يتعاطى ذلك من أهل بلدنا فليس عنده منه إلا اسمه، ولا وصل إليه إلا ذكره."[2]

---

1 "إحكام الفصول في أحكام الأصول" أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق عمران علي أحمد العربي، ط منشورات جامعة المرقب– ليبيا.ص 758 وما بعدها

2 "النصيحة الولدية: وصية أبي الوليد الباجي لولديه" أبو الوليد الباجي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، ص 10-11

2.2.منهجية الباجي في تقرير المسائل الكلامية

إن نظرة عجلى في المباحث الكلامية في مؤلفات الباجي لتوضح المنهج الذي سار عليه في تقرير مسائل علم الكلام، ويمكن الاكتفاء بعرض بعض النماذج لاستبيان منهجه من خلالها، رغم أن تناول المسائل الكلامية في غير مظانها يُكتفى فيه بما لا يتوسع في غيره، لذلك ستكون النماذج منتقاة من غير ما كتاب، محاولة الخروج بصورة تقريبية عامة حول منهجه.

إن النسق الكلامي عند الإمام الباجي مبني على أسس منهجية متعددة، تعكس تكوينه العلمي الذي تتقاسمه جملة من العلوم العقلية والنقلية، ومن خلال إجالة النظر في بعض مناقشاته الكلامية تجلى أن أهم هذه الأسس المنهجية:

- **الاستدلال النقلي:**

لم يشذ الإمام الباجي عن سَنن سلفه الأشاعرة في الرجوع إلى القرآن والسنة والاستدلال بهما على مسائل العقيدة، بحيث يقدم القرآن والسنة ثم يذكر ما ورد في المسألة من أقوال العلماء، أو يكتفي بالنصوص فقط خصوصا فيما لا مجال للعقل فيه كالغيبيات، ومن أمثلة ذلك ما جاء في شرحه لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه"[1] يقول: "يقتضي أن الباري تعالى موصوف بأن له يمينا، قال الله تبارك وتعالى: ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾ [الزمر: 67] وروى أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "يد الله ملآى لا تغيضها نفقة"[2]

1 أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب الإيمان، وباب ذكر آدم عليه السلام، رقم: 74، ورقم 4001، وقال عقبه: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص : على شرط الشيخين، انظر المستدرك بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية– بيروت 593/2

2 أخرجه البخاري في باب قوله تعالى: "لما خلقت بيدي" برقم 6976، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، ط دار ابن كثير– بيروت، 2697/6

ورواه معمر عن هشام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "يمين الله ملآى لا يغيضها شيء سحاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السماوات والأرض، فإنه لم ينقص مما في يده، وعرشه على الماء، وبيده الأخرى القبض أو الفيض يرفع ويخفض"[1]

وروى مالك عن صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يقرأ ﴿**قل هو الله أحد** ﴾: "والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن"[2] وقال الله عز وجل: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم ۚ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ**﴾ [المائدة:66]

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أول شيء خلقه الله عز وجل القلم، خلقه فأخذه بيمينه وكلتا يديه يمين"[3] ، وأجمع أهل السنة على أن يديه صفة، وليست بجوارح كجوارح المخلوقين لأنه سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

وروى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "جاء جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا محمد، إن الله يضع السموات على إصبع، والأرضين على إصبع والجبال على إصبع والشجر على إصبع والأنهار على إصبع، وسائر الخلق على إصبع ثم يقول بيده أنا الملك، أين ملوك الأرض، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعجبا منه وتصديقا له، ثم قال صلى الله عليه وسلم: ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾ [الزمر: 67] وقال جماعة من أهل العلم: الإصبع: النعمة.[4]

1 سبق تخريجه.

2 أخرجه البخاري في باب فضل "قل هو الله أحد" برقم: 4726، 1915/4

3 أورده الحافظ ابن حجر في الفتح وسكت عنه، 394/13، وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين برقم 673، مسند الشاميين 389/1

4 المنتقى 268/9–269، أخرجه البخاري في كتاب التوحيد رقم 6978، الجامع الصحيح 2729/6

فتأمل هذه الكثافة الاستدلالية، أكثر من خمسة نصوص متتالية يوردها الباجي مستدلا بها على صفة اليد للباري عز وجل، من غير تخليل لها بشرح أو بيان، أو إيراد قول لأحد من العلماء، تفاديا للوقوع في تشبيه الله عز وجل بخلقه، لذلك اكتفى بالنصوص الشرعية الشارحة لليد بالنسبة لله سبحانه.

- **الاعتداد بأقوال العلماء الراسخين**

رغم العدة العلمية والملكة الاجتهادية التي يتمتع بها الإمام الباجي إلا أنه لا يستنكف من النقل عن العلماء الراسخين، بحيث يرى أن ذلك أسلم من الوقوع في محظور عقدي، وقد صرح بذلك في حديثه عن القدر حيث قال: "وقد اعتمدت في هذا الباب على إيراد أقوال الفقهاء والمحدثين لما في أقوال غيرهم من الغموض وما في احتجاجهم مع المخالف من التطويل، وقد بلغ القاضي أبو بكر بن الطيب المالكي في كتبه من هذا الباب ما لا مزيد عليه ولا حاجة بالطالب إلا اليسير منه، وكان الشيخ أبو ذر محمد بن أحمد الهروي مالكيا، وكان على مذهبه، وممن أخذ عنه، وكان الشيخ أبو عمران موسى بن حاج الفاسي قد رحل إليه وأخذ عنه وتبعه، وكان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد والشيخ أبو الحسن علي القابسي يتبعان مذهبه، وقرأ عليه القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر وهو ممن أخذ عنه وتبعه، وعلى ذلك أدركت علماء شيوخنا بالمشرق وأهل هذه المقالة هم الذين يشار إليهم بأنهم أهل السنة."[1]

وقد كان يكثر من ذكر أقوال العلماء دون إضافة منه، فتارة يقول طائفة من أهل العلم وأخرى يقول أهل العلم، وثالثة ينص على اسم معين، وأكثر نقوله في باب العقيدة إنما هي عن القاضي أبي بكر الباقلاني.

- **الاستدلال العقلي:**

الاستدلال العقلي من المقومات المنهجية التي يتأسس عليها البحث الكلامي الأشعري، وقد تمرس به الباجي خلال رحلته إلى المشرق في بغداد حيث سوقه نافقة،

1 المنتقى 272/9

وتجارته رائجة، واستعمله في بحثه الكلامي، وجداله مع المخالف، وهذا يتجلى غاية التجلي في رده على رسالة راهب فرنسا، التي أكثر فيه من الأدلة العقلية، فمن ذلك ما جاء في الاستدلال على بشرية عيسى عليه السلام، حيث يقول:

"وإنا لنربأ بمثلك، ونرفع قدرك عما استفتحت به كتابك، من أن عيسى –صلى الله عليه وسلم– ابن الله تعالى–: بل هو بشر مخلوق وعبد مربوب لا يعدو عن دلائل الحدوث: من الحركة والسكون والزوال والانتقال والتغير من حال إلى حال، وأكل الطعام والموت الذي كتب على جميع الأنام مما لا يصح على إله قديم، ولا يمكن عند ذي رأي سليم، ولو جوزنا كونه –صلى الله عليه وسلم – مع هذه الصفات والأحوال المحدثات إلها قديما لنفينا أن يكون العالم أو شيء مما فيه محدثا مخلوقا؛ لأنه ليس في شيء مما ذكرنا من البشر والعالم وما فيه من الحيوان والجماد من دلائل الحدوث، غير ما في عيسى صلى الله عليه وسلم."[1]

فهذا نموذج مما أورده الباجي في الاستدلال العقلي على بشرية عيسى عليه السلام، وردُّه على رسالة الراهب طافح بالأدلة العقلية التي تبين فساد الوضع فيها، تركتها خشية الإطالة.

- **التأويل:**

ذهب الأشاعرة في التعامل مع النصوص المتشابهة إلى تأويل لفظها، أي بصرفه عن المعنى الظاهر المباشر إلى معان أخرى، ويستعان على هذا بالقرائن المتعددة، وبعرف الاستعمال والعادة، فالألفاظ عندهم لم تقصد لذواتها، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق، فإنه يجب العمل بمقتضاه سواء كان بإشارة، أو كتابة، أو بإيماءة، أو دلالة عقلية، أو قرينة حالية، أو عادة مطردة.

---

1 "رسالة راهب فرنسا إلى المسلمين ورد الإمام الباجي عليها" دراسة وتحقيق: محمد عبد الله الشرقاوي، ط دار الصحوة للنشر، ص 65-66

وقد سلك الباجي هذا المسلك، مع بعض الصفات كالضحك، بحيث بين المقصود من هذه الصفة هو الثواب والإنعام أو التبشير، يقول: "قوله صلى الله عليه وسلم: (يضحك الله إلى رجلين)[1] يريد والله أعلم أنه يفعل بهما ويتلقاهما من الثواب والإنعام والإكرام بما يتلقى به الضاحك المسرور لمن يقدم عليه من ذلك، ويحتمل أن يريد به يضحك ملائكته، وخزنة جنته أو حملة عرشه إلى هذين الرجلين على معنى التبشير لهما، والإعلام لهما بما يقدمان عليه من فضل الله تعالى ورحمته ونعمته."[2]

وفي صفة النزول يجنح أيضا إلى التأويل، وذلك في شرحه لقوله صلى الله عليه وسلم: "ينزل ربنا عز وجل كل ليلة إلى السماء الدنيا"[3] فيبين أن نزوله سبحانه هو إخبار عن إجابة الدعاء في ذلك الوقت، وإعطاء السائلين ما سألوه، وغفرانه للمستغفرين، وتنبيه على فضيلة ذلك الوقت، وحض على كثرة الدعاء والسؤال والاستغفار فيه."[4]

ويؤول أيضا صفة القرب الواردة في قوله عز وجل: "وإذا تقرب إلي عبدي شبرا تقربت إليه ذراعا..."[5] يقول فيه: "ولم يرد به التقرب في المسافة، فإن ذلك غير ممكن ولا موجود، إنما أراد التقرب بالعمل من العبد، والقرب منه تعالى بالإجابة والقبول، ومن ذلك يقال: فلان قريب من فلان، ويقولون في الرئيس: هو قريب من الناس إذا كان كثير الإسعاف لهم، والترحيب بهم، وهو مشهور في كلام العرب."[6]

3. أسس النقد الكلامي عند الباجي

---

1 أخرجه مالك في الموطأ برقم 983 باب الشهداء في سبيل الله، 460/2، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء التراث العربي- مصر، وأخرجه البخاري في باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم برقم 2671، الجامع الصحيح 1040/3

2 المنتقى 409/4

3 أخرجه مالك في الموطأ برقم 498 باب ما جاء في الدعاء، 214/1، والبخاري في باب الدعاء والصلاة من آخر الليل برقم 1094، الجامع الصحيح 384/1

4 المنتقى 432/2

5 أخرجه البخاري في ذكر النبي صلى الله عليه وسلم برقم 7098، الجامع الصحيح 2741/6

6 المنتقى 432/2

المقصود بالنقد الكلامي في هذا المبحث هو النقد من الداخل وليس النقد من الخارج؛ ذلك أن النقد الكلامي في الأندلس كان نقدا من الخارج، ونعني بالنقد من الخارج –في هذا البحث– عدم التعاطي للبحث الكلامي بالمرة، وهو ما كان يمارسه فقهاء الأندلس خصوصا في الدولة الأموية من تحريم الاشتغال به، أما مقصودنا من النقد الكلامي الداخلي هو ذلك النقد الذي يمارسه المشتغلون بعلم الكلام ومن بينهم الباجي، وهو محور الدراسة هنا.

ومن خلال الاطلاع على التراث الكلامي للإمام الباجي نجد أن نقده مس جانبين اثنين من علم الكلام، الجانب المنهجي والجانب الموضوعي، وعلى أساس هذين الجانبين سينقسم الحديث في هذا المبحث.

1.3. النقد المنهجي لعلم الكلام

من المعلوم أن المناهج الكلامية يطغى عليها الجانب العقلي المنطقي، مما جعل بعض المتكلمين يتوسل بمنهج الفلاسفة والتأثر بالمنطق الأرسطي، وقد كان الباجي ناقما على هؤلاء لاستبدالهم مناهج الفلاسفة بالمنهج العقلي الذي سطره القرآن، وإن من أكثر ما نقده الباجي من المسائل المنهجية لعلم الكلام مسألة القياس التي كان نقده فيها لاذعا، مستنكفا من الرد على الفلاسفة في القياس لولا ما يتحمله من مقام البيان والتبيين والنصح لطلبة العلم.

ومهما يكن فإن النقد المنهجي لعلم الكلام عند الباجي لا يسعف الحديث عنه في هذه الورقات؛ إذ يحتاج إلى مزيد وقت وبحث، ولكن نكتفي بإيراد بعض المسائل التي يقع بها التدليل على نقد الباجي لعلم الكلام منهجا وموضوعا.

- **نقد الحدود والتعريفات**

لم يكن الباجي مجرد ناقل في باب الحدود والتعريفات، وهو الذي استكمل شروط النظر العقلي وحاز ضوابطها، ولكن كان ناقدا بصيرا، ومحللا خبيرا لكل مصطلح ولفظ يذكره، ولا أدل على خبرته في هذا الباب من كتابه "الحدود في أصول الفقه" الذي عرض

فيه لجملة من المصطلحات والمفاهيم التي تتقاطع بين الأصول والكلام، وتشكل نسقا مترابطا يحكم المنهجية الكلامية والأصولية معا، ولعل أهم هذه المفاهيم مفهوم العقل الذي توسع فيه الباجي أيما توسع شرحا وتوضيحا ونقدا.

وقد كان مما حدّ به العقل: "العلم الضروري الذي يقع ابتداء ويعم العقلاء" ثم يسد جميع المنافذ التي يمكن أن يعترض عليه من خلالها شارحا هذا التعريف مبينا ما لا يدخل في العلوم الضرورية التي تقع ابتداء، وهي معرفة الإنسان بحال نفسه من صحة وسقم وفرح وحزن، مستدلا على ذلك بأنه لا يقع ابتداء ولولا وجوده به ما علمه.

وإن من بين ما لا يدخل تحت مسمى العقل بالحد الذي أورده الباجي، هو العلم بأن الاثنين أكثر من الواحد وأن الضدين لا يجتمعان، فإن ذلك يعلمه العاقل من غير حدوث شيء ولا وقوعه ولا إدراك حاسة ولا سماع خبر، كما أن مما لا يدخل تحت هذا الباب العلم الواقع عن إدراك الحواس فإنه لا يقع إلا بإدراك الحواس كما أنه لا يقع ابتداء وإنما يقع بعد أن يوجد ذلك به.[1]

ثم إنه يناقش بعض كبار المتكلمين في تحديدهم للعقل كما فعل مع أبي بكر الباقلاني بعد أن أورد تعريفه فقال: "قال القاضي أبو بكر: حد العقل بعض العلوم الضرورية. وكان الشيخ أبو عبد الله مجاهد يذهب في حده إلى أنه مادة تعرف بها حقائق الأشياء وأنكره أكثر شيوخنا البغداديين لأنه إن كان أراد بقوله مادة أنه جنس من الأجسام والجواهر على ما يذهب إليه الفلاسفة من أنه جوهر بسيط فغير صحيح، لأن الأحكام لا تثبت بالأجسام ولا بالجواهر، ولا تكون عللا لها، ولذلك لم يكن المتحرك متحركا بجسم ولا جوهر، ولا الأبيض أبيض ولا الأسود أسود ولا العالم عالما ولا الجاهل جاهلا، وإنما تثبت الأحكام بالأعراض التي هي علل لثبوتها.

1 "الحدود في أصول الفقه" أبو الوليد الباجي، تحقيق: نزيه حماد، ط مؤسسة الرعيني–بيروت 1973م
31

وإذا كان أراد بقوله "مادة" أنه عرض من الأعراض فينتقض بالعلم الذي تعلم به حقائق الأشياء فإنه ليس من العقل بسبيل لأن الحيوان يعلم كثيرا من الأشياء فيعلم ما يتقوت به فيقصده، وما لا يتقوت به ويضره فيجتنبه، ويعلم زجر من يزجره فيزدجر ولا يوصف لذلك أنه عاقل فوجب أن يكون ما يختص به من يسمى عاقلا ويوصف بذلك في لسان العرب وهو الإنسان.

ويلاحظ ما في هذا النقد من تحليل الألفاظ وعرضها على منهج النظر الكلامي وتحليلها وفق سياقات عقلية من قبيل العرض والجوهر والعلة، ثم بعد ذلك نقض قول الفلاسفة بمقابلة أقوالهم على منهجهم ورفض منهجهم لما ذهبوا إليه، دون أن يستنكف عن الرد على إمام الأشاعرة ورائد الاتجاه العقلي في المدرسة الأشعرية أبي بكر الباقلاني، بل إنه ليطيل النفس مع هذا المفهوم ويقابله بالنقد من جهات متعددة، وقد كان مما نقض به مفهوم العقل عند الباقلاني قوله:

"وأما ما حد به العقل بأنه بعض العلوم الضرورية فعندي أنه ينتقض بخبر أخبار التواتر وما يدرك بالحواس من العلوم، فإنه بعض العلوم الضرورية، ومع ذلك فإنه ليس بعقل وأيضا فإن هذا ليس بطريق للتحديد؛ لأن التحديد إنما يراد به تفسير المحدود وتبيينه، وقولنا "عقل" أبين وأكثر تمييزا مما ليس بعقل من قولنا بعض العلوم الضرورية فإنه لا يفهم من لفظ الحد ولا يتميز به من غيره، ولذلك لا يجوز أن يقال في حد الجوهر أنه بعض المحدثات."[1]

لقد بيّن الباجي بجلاء أن التحديد الذي أورده الباقلاني ومن نحا نحوه من الشيوخ البغداديين لم يستجمع شروط الحد المعتبرة وهي كونه جامعا مانعا؛ إذ دخل فيه ما ليس منه وذلك مثل أخبار التواتر التي تفيد العلم الضروري، وكذا بعض العلوم المدركة بالحواس والتي تفيد العلم الضروري أيضا وهي ليست من العقل في شيء، فبطل بالتالي تعريف العقل بأنه بعض العلوم الضرورية لأنه لم يمنع دخول ما ليس منه فيه.

---

1 الحدود ص 34

- **إنتاج القياس من مقدمة واحدة**

يشنع الباجي على الفلاسفة في زعمهم أن القياس "لا يصح ولا يتم من مقدمة واحدة، ولا يُكَوَّن عنها نتيجة وإنما ينبني القياس من مقدمتين فصاعدا، إحداهما: قول القائل: كل حي قادر، والثانية: كل قادر فاعل، والمقدمة عندهم: مقال موجب شيئا لشيء، أو سالب شيئا عن شيء، فالموجب كقولنا: كل حي قادر. والسالب كقولنا كل حي ليس بميت."[1]

ثم يبين الباجي أن هذا ليس من القياس بسبيل ولا تعلق له به؛ "وذلك أننا بينا أن القياس عند **أهل النظر، وفي مقتضى اللغة،** إنما هو حمل أمر على أمر، بوجه يجمع بينهما ويسوى بينهما في الحكم لأجله، وقد دللنا على ذلك، وإذا كان ذلك وجب أن يكون ما قالوه ليس من القياس بشيء، وإنما هو ضم قول إلى قول يقتضي أمرا من الأمور، وهو موجب ضم القولين ومقتضاه من غير حمل شيء على شيء ولا قياسه عليه، وما سموه نتيجة فإنما هو ضم أحد القولين إلى الآخر، ومما بين ذلك اتفاقنا نحن وهم على أن قولنا: زيد حي يقتضي أنه ليس بميت، وينتج منه سلب الموت عنه، ومع ذلك فليس بقياس.

ومما يدل على ذلك أنه قد تنتج لنا القسمة الصحيحة للأمر العام شيئا معلوما من غير أن تكون القسمة المنتجة من مقدماتهم ولا معدودة في مقاييسهم وذلك أننا إذا قلنا: الوجود قسمان: قديم، عَلِمَ كل سامع أن القسم الآخر ليس بقديم، وينتج هذا من جهة القسمة وتحديد أحد القسمين، وهذا بين في فساد ما ذهبوا إليه."[2]

يرد في هذه الفقرة على الفلاسفة في مسألة إنتاج القياس من مقدمة واحدة، فبين أولا أن القياس في مفهوم الفلاسفة ليس على شيء ولا علاقة له بمفهوم القياس الذي هو "حمل أمر على أمر بوجه يجمع بينهما ويسوى بينهما في الحكم لأجله" أما مفهوم

1 إحكام الفصول ص 758 وما بعدها

2 إحكام الفصول ص 759 وما بعدها

القياس عندهم فهو مجرد ضم قول إلى قول يقتضي أمرا من الأمور، وما سموه نتيجة فإنما هو ضم أحد القولين إلى الآخر، مثل: زيد حي، فهي قضية حملية شخصية، يحكم فيها بالحياة لزيد، وبالتالي فهي تقتضي سلب الموت عنه، ثم ساق مثالا يوضح فيه أن القياس يمكن أن ينتج من مقدمة واحدة، وذلك إذا قال قائل: العالم قسمان: قديم، فينتج عند السامع من جهة القسمة أن القسم الآخر غير قديم.

ثم إن الباجي بعد أن يبين فساد ما ينتهجه الفلاسفة في باب القياس –وبعض المتكلمين الذين يحذون حذوهم– يذكر أنه لم يكن ليولي وجهه شطر نقدهم لولا "من يعتني بجهالاتهم من الأغمار والأحداث" وإلا لنزه كتبه من ذكر الفلاسفة، ولكنه فعل ذلك لأنه مستأمَن على حراسة الدين والدفاع عن أصوله حسب التزامه بحمل الوحي ووراثته للنبوة، وأيضا فإنه "قد نشأ أغمار وأحداث جهال عدلوا عن قراءة الشرائع وأحكام الكتاب والسنن، إلى قراءة الجهالات من المنطق واعتقدوا صحتها وعولوا على متضمنها دون أن يقرأوا أقوال خصومهم من أهل الشرائع الذين أحكموا هذا الباب، وحققوا معانيه، وغر بهم الملحدة مثل الكندي (ت256هـ) والرازي (ت311هـ) وغيرهما الذين يترجمون كتبهم بأقوال تغر من لا علم له بكتبهم وأقوالهم ومذاهبهم، فيقولون: إنا نثبت صانعا يفعل الطبائع في الأجسام ثم الطبائع بعد ذلك تفعل العلل والأعراض والأمراض، فسهلوا على الأغمار باب الكفر، وجعلوا لهم سترا وجُنة عن عوام الناس، ومن لا خُبر له بما تؤول إليه أقوالهم، **ولو أن هؤلاء الممتحنين بهذه الطريقة تصفحوا كتاب الله وسنة رسوله وأقوال المتكلمين من المسلمين والفقهاء لبان لهم بأدنى نظر الحق وتبين لهم الصدق. والله المستعان.**"[1]

من خلال هذا النقد اللاذع يتضح أن الباجي يرفض بكل قوة أي تدخل للثقافة الأجنبية في بناء وصياغة الجهاز المفهومي للثقافة الإسلامية المعبر عن الهوية والأصالة الحضارية للأمة الإسلامية، لذلك نجده يقف موقفا صارما من الفلسفة والمنطق –رغم اشتغاله بالمنطق– ويبالغ في التحذير من الإقبال عليهما ودراستهما خصوصا لمن

1 إحكام الفصول ص 763 وما بعدها

لم يتحصن بالعلوم الشرعية، يقول في وصيته لولديه: "وأحذركما من قراءتها ما لم تقرآ من كلام العلماء ما تقويان به على فهم فساده وضعف شبهه، وقلة تحقيقه، مخافة أن يسبق إلى قلب أحدكما ما لا يكون عنده من العلم ما يقوى به على رده."[1]

ومما ينبغي الإلماع إليه رغم هذا النقد اللاذع أن الباجي لا يقف من الفلسفة والمنطق كعلمين معيارين موقفا سلبيا أو أن نقده مجرد نقد عار عن التعليل، ولكن ربما هذا الموقف يقصد الباجي من خلاله أن في المجال الاستدلالي الإسلامي ما يغني عن المنطق والفلسفة على الأقل في عصره، خصوصا في القرآن الكريم الذي تضمن أدلة عقلية متعددة في باب العقائد، وقد أكد هذا التعليل لما قال "ولو أن هؤلاء الممتحنين بهذه الطريقة تصفحوا كتاب الله وسنة رسوله وأقوال المتكلمين من المسلمين والفقهاء لبان لهم بأدنى نظر الحق وتبين لهم الصدق. والله المستعان."[2]

وهذا يعني أن الرجل كان بصدد ترسيخ مبدأ تربوي أساسه أن الانفتاح على الثقافة الأجنبية مشروط بتحصين الذات بالعلوم الشرعية ليتميز للمشتغل بهذه الثقافة الغثّ من السمين، خصوصا وأننا نجد الباجي يشارك الفلاسفة في بضاعتهم، ولا أدل على ذلك من مناقشته لهم في باب القياس ونقده لهم في تحديد العقل، إضافة إلى ما استعمله من أدلة منطقية في رسالته في الرد على راهب فرنسا.

– بين القياس الشرعي والعقلي

يميز الباجي بين القياس الشرعي والقياس العقلي، وذلك لاختلاف حكمهما، فعلة العقلي قطعية ووحيدة تدور مع الحكم وجودا وعدما ولا تتخلف قبل ورود الشرع وبعده و"يستحيل أن توجد غير موجبة لأحكامها، يدل على ذلك أن الحركة لما كانت علة في

---

1 النصيحة الولدية ص 35

2 إحكام الفصول ص 758 وما بعدها

كون المتحرك متحركا استحال أن توجد في وقت من الأوقات، وشخص من الأشخاص ولا يكون متحركا".[1]

كما أن العلل العقلية لا تكون إلا معنى واحدا، والعلل الشرعية تكون ذات أوصاف كثيرة، فثبت أنها غير جالبة للحكم بأنفسها، لأن كل وصف منها يوجد ولا يجلب الحكم.

ويضيف الباجي بيانا آخر لاختلاف القياسين من الناحية الشكلية وهو أنه "لو كان حكم قياس الشرع وحكم القياس العقلي واحدا لم يكن لإضافة أحدهما إلى الشرع والآخر إلى العقل معنى، ولما أضيف كل واحد منهما إلى غير ما أضيف إليه الآخر: علم أن حكمهما مختلف.

فإن قيل: إنما وجب إضافة الشرعي إلى الشرع وتخصيصه بهذه التسمية إليه، لأن الشرع هو الذي أوجبه، ولأنه يعلم به حكم شرعي دون عقلي، ولذلك نسب إلى الشرع.

فالجواب أن هذا كله نقض لقولكم: إن العقل يدل على وجوب القياس الشرعي وعلى طريق علته على أنها موجبة للحكم، فإن كان كذلك فهو عقلي لا يحتاج إلى سمع، وقولكم: إنه سمعي وأن السمع أوجبه نقض له.

فإن قيل: فإن علومكم العقلية مبنية على علم الحس بالضرورة ومع ذلك فلا تسمون علومكم الكسبية بأنها حسية ولا ضرورية فكذلك نحن نبني القياس الشرعي على القياس العقلي ولا نسميه عقليا.

فالجواب أننا نعلم أننا فعلنا ذلك لأن العلوم النظرية لا تثبت من طريق الحس والضرورة، وإنما تثبت بالنظر والاستدلال، وأنتم تزعمون أن طريق القياس الشرعي هو طريق القياس العقلي، وأن ما تعلمون به هذه العلة العقلية هو ما تعلمون به العلة الشرعية

1 إحكام الفصول ص 778 وما بعدها.

وأنهما موجبان للحكم على طريقة واحدة، فلِمَ يجب أن يضاف أحدهما إلى معنى لا يضاف إليه الآخر.

أما هم فاحتج من نصر قولهم بأن كل دليل واعتبار وقياس يعلم به كون علة العقل علة للحكم العقلي، فإنه بعينه موجود في ثبوت علة الشرع وتعينها، ووجوب تعلق الحكم بها، وكونها جالبة له وذلك أن الذي نعلم به أن الحركة علة لكون المتحرك متحركا هو التقسيم، وقد يستدل أيضا على أن الحركة علة لكون الجسم متحركا لثبوت الحكم بثبوت هذه العلة وعدمه بعدمها.

قالوا: وقد علم ببديهة العقل أن كل مشتركين في صفة هي علة الحكم، فواجب اشتراكهما في الحكم الواجب بتلك العلة، ولا يجوز ورود الشرع بخلاف ذلك، وهذا دليل قاطع على وجوب القياس من جهة العقل.

والجواب أن هذا غلط لأجل أن يستحيل وجود الجسم متحركا بغير حركة وأن توجد حركة بجسم ولا يكون متحركا ويستحيل ورود شرع بذلك ويستحيل أن يقصر ذلك على جسم بعينه."[1]

وهذه الفقرات من كتاب "إحكام الفصول" أوردتها على طولها لما تضمنته من نفس حجاجي مبني على أصول متينة معتبرة في إثبات التفرقة بين القياسين، إضافة إلى ما تخللته من أمثلة وأدلة غالبها عقلية، زد على ذلك الإنصاف في عرض الأدلة ومناقشتها بما لا يدع مجالا لكل معترض.

2.3. نقد موضوعات علم الكلام

يتعرض هذا المطلب لنقد بعض الموضوعات الكلامية التي انتقدها الباجي ورد على أصحابها مؤسسا نقده على جملة أصول كالقرآن الكريم ولسان العرب والنظر، وبعد

1 إحكام الفصول ص 778 وما بعدها.

إيراد بعض هذه الموضوعات نستخلص منها الأسس التي قام عليها نقده لعلم الكلام منهجا وموضوعا.

– وجوب الأصلح على الله سبحانه

قال في جواز التعبد بالقياس: "أما هم فاختلفوا في جهة المنع من جهة العقل: فقال النظام (تـ221هـ) وجماعة ممن قال بوجوب الأصلح في باب الدين: إن الله لما لم يتعبد خلقه بالقياس بل منع منه: علمنا بذلك أن منعه وحظره هو الأصلح وأن إطلاقه مفسدة لهم وضرر عليهم ولا يجوز على الباري تعالى إفساد خلقه.

وأول ما يجب أن يجاب به: المطالبة بالدليل على وجوب فعل المصلحة على الباري تعالى وقد بينا الكلام في هذا في أصول الديانات. ثم يقال لهم على تسليم القول بالأصلح: إن هذا إنما يثبت لكم بعد أن تبينوا أن الباري تعالى منع خلقه من القياس ولم يتعبدهم به، ثم حينئذ تعلمون أنه هو الأصلح وإنما مخالفتنا لكم في جواز التعبد فإن لم تعلموا منع التعبد به إلا بعد العلم بالمنع استحال حينئذ علمكم بأحد الأمرين، ثم يقال لهم: ما أنكرتم أن يعلم الباري تعالى المصلحة في تعبده الأمة بالقياس، فيما تعبدهم فيه بالقياس، ويعلم المصلحة في التعبد بالنص فيما تعبدهم فيه بالنص، كما قد تعبد في بعض الأحكام بنص القرآن، وفي بعضها بنص السنة، لما علم من المصلحة في التعبد بكل واحد منهما بما تعبد به.

فإن قالوا: لو كان الحكم بالقياس مصلحة: لكان حسنا، فإذا نهي عن الحكم به فيما أمر فيه بالحكم بالنص كان نهيه قد تناول الحسن وذلك مستحيل على الباري تعالى... وجواب ثان: وهو أن الحكم بالقياس إنما يحسن فيما علم الباري تعالى أن الحكم به فيه مصلحة، ويقبح فيما علم الباري أن الحكم به مفسدة فإذا نهي عنه فقد نهي عن القبيح كما أنه من أباح لغيره أخذ ثواب من ماله، لما فيه من المنفعة ورفع الضرر يحسن منه أن يمنعه من أخذ مثله إذا كان فيه مضرة للآخذ." [1]

---

1 إحكام الفصول ص 761

ثم يسترسل الإمام الباجي في نقده لهذه المسألة مفترضا جملة من الإشكالات، موردا الرد عليها وما يمكن أن يعترض عليه به فيقول: "استدل من أحال أن يكون التعبد بالقياس مصلحة في ذلك بأن العبادات مبنية على المصلحة وحوش العباد إلى الطاعة واجتناب المعصية، وذلك أمر لا سبيل إلى معرفته إلا بتوقيف علام الغيوب وإنما طريق القياس غلبة الظن فلا مدخل له في المصالح.

والجواب أن يقال لهم لم قلتم أولا: أنه يستحيل على الباري تعالى التكليف إلا للاستصلاح؟ وما دليلكم عليه؟

وجواب آخر: وهو أنه لا يمتنع أن يكون المقصود بالتعبد الاستصلاح، ويعلم المصلحة في ترك النص على العبادة، ويكل ذلك إلى اجتهاد المكلف، كما وكل تعيين الإمام والقاضي والسعاة وأصحاب الجزية إلى اجتهاد المكلف وعدل عن النص على ذلك لما علم فيه من المصلحة في ترك النص عليه...

فإن قالوا: ما وجه المصلحة في التعبد بالقياس؟ قيل لهم: هذا قولكم: وجه المصلحة لا يعلم إلا بالنص.

وجواب آخر: وهو أن يقال لهم: وتحريم القياس لا يكون عندكم إلا لمصلحة فما وجهها؟ وما وجه المصلحة في صوم رمضان وصلاة الظهر أربعا، والمغرب ثلاثا والصبح ركعتين ولا سبيل لهم إلا ذكر مصلحة في شيء من ذلك." [1]

ولم يقف الباجي عند هذا الحد من استعمالات القياس في علم الكلام والحكمة منه، وإنما امتد نقاشه إلى الفروع الفقهية ليبين أن معرفة الحكمة في باب الفقهيات تختلف عنها في باب العقليات، "استدلوا على إحالة التعبد بالقياس: بأن أفعال الباري تعالى وتعبده بما تعبد به مبني على الحكمة التي لا بد أن يكون إلى معرفتها سبيل، وتعليق تحريم البيع متفاضلا بالطعم وتحريم الشراب بالشدة المطربة: لا طريق لنا إلى تعرف وجه الحكمة والمصلحة فيه، وليس تعليق الحكم على هذه الصفة بأولى من تعليقه على

1 إحكام الفصول ص 762

سائر صفات البر والشراب، لأنه ليس بين هذه الصفة وبين هذا الحكم تعلق يعقل، ولذلك صح وجودها قبل وجود الشرع، وبعد النسخ مع عدم هذه الأحكام، ومن حكم الدليل أن لا يعرى عن مدلوله.

والجواب: أن هذه العلل الشرعية إنما هي أمارات للحكم بتقرير الشرع، وورود التعبد بذلك وتدل على المصلحة في الجملة مع تسليم القول بالمصالح كما أن الحكم إذا علق على الاسم العلم أو المشتق كان الاسم علامة لذلك الحكم بتقرير الشرع. ويدل ورود التعبد به على كون المصلحة به في الجملة لا على عين المصلحة، فلا فرق بين المعاني والأسماء في هذا الباب، ولا فرق بينهما أيضا في أن المعاني لا تنفك من الأحكام التي علقت عليها، مع بقاء الشرع على ما استقر عليه سواء كانت منصوصا عليها أو ثابتة بفحوى خطاب أو باعتبار أو تأثير أو تقسيم أو غير ذلك من الأدلة على صحة العلل ..."[1]

فهو هنا يرد هنا على من يقول بوجوب الأصلح على الله سبحانه وهم المعتزلة وقد ذكر من بين أئمتهم النظام، وقد توسل في هذا النقد بأدلة متعددة، منها أن يطالبوا بالدليل على وجوب الأصلح عليه سبحانه، ثم يسلم بذلك على أن يبينوا أن الله سبحانه منع خلقه من القياس والتعبد به، ثم يورد إشكالا عليهم عن طريق القلب فيقول: كيف أنكرتم المصلحة في التعبد بالقياس وأثبتموها في التعبد بالنص؟ ، ويرد على سؤالهم: ما وجه المصلحة في القياس؟ بقوله: تحريم القياس عندكم لا يكون إلا لمصلحة فما وجهها؟ وأوردوا إشكالا آخر وهو محال أن يعلق الحكم على علة هي طعم أو شدة لأن العلة في التعبد بالعبادة هي المصلحة، فيجيبهم بأن هذه أمارات وعلامات على الحكم وإنما سميت عللا توسعا ومجازا.

- **التحسين والتقبيح**

1 إحكام الفصول ص 764 وما بعدها

لقد عرف الحسن والقبح بقوله: "والحسن ما أمرنا بمدح فاعله، والقبح ما أمرنا بذم فاعله"[1]

وقال في فصل نسخ العبادة قبل وقت الفعل: "أما هم فاحتج من نصر قولهم بأن الباري تعالى إنما أمرنا بالفعل وإنما يأمرنا به لأن فعله في تلك الحال حسن، وإذا نهانا عن فعله فإنما ينهانا عنه لأن فعله في ذلك الحال قبيح، فإذا قال لنا: صلوا عند زوال الشمس دلنا ذلك على حسن الصلاة في ذلك الوقت، وإذا قال لنا: لا تصلوا عند زوال الشمس دلنا ذلك على قبح الصلاة في ذلك الوقت، وهذا تناقض.

والجواب أن هذا خطأ لأن الأمر بالفعل لا يدل على حسنه ولا النهي عنه يدل على قبحه، وإنما يدل على حسن الفعل أن يؤمر بمدح فاعله ويدل على قبحه أن يؤمر بذم فاعله وإذا أمرنا بالفعل ولم نؤمر بمدح فاعله لم يكن حسنا، فلا نسلم هذا الوصف."[2]

وقال في الكلام على حكم الأشياء في الأصل بعد أن ذكر أن الأشياء في الأصل على الوقف: "والدليل على ما نقوله: أنه ليس في العقل حُسن حَسن ولا حظر محظور ولا إباحة مباح ولا وجوب واجب لأنه لو كان كذلك لم يخل أن يعلم ذلك بضرورة العقل أو بدليله، ولا يجوز أن يعلم ذلك بضرورة العقل لأنه لو كان ذلك كذلك لوجب أن لا يختلف العقلاء فيها، لأن ما علم بضرورة العقل لا يتفق العدد الكثير والجم الغفير على إنكاره، كما لا يجوز أن يتفقوا على إنكار أن السماء فوقنا والأرض تحتنا، ولما رأينا كثيرا من العقلاء ينكرون ما ادعوه من ذلك بطل أن يكون معلوما بضرورة العقل.

ويستحيل أن يعلم ذلك بدليل العقل عندهم على حسن شكر النعمة وقبح الظلم وحظره، وإنما يعلم ذلك عندهم بضرورة العقل وإذا بطل أن يكون في العقل عندهم حسن حسن أو قبح قبيح أو حظر محظور أو إباحة مباح بطل أن تكون الأشياء في الأصل على الحظر أو على الإباحة.

1 إحكام الفصول ص 288

2 إحكام الفصول ص 617

ومما يدل على ذلك أيضا إجماع المسلمين على أن الحاظر والمبيح والموجب هو الله تعالى، ولو كان العقل يوجب ويحظر ويبيح لما جاز أن يوصف الباري تعالى، ولو كان العقل يوجب ويحظر ويبيح لما جاز أن يوصف الباري سبحانه بأنه آمر ولا ناه، ولا حاظر ولا مبيح، وإن وصف بذلك فإنما يوصف به مجازا، ولما أجمع المسلمون على أن الله تعالى هو الحاظر والمبيح والموجب والآمر والناهي بطل أن يكون في العقل شيء من ذلك."[1]

يوضح أن الحسن والقبح شرعيان وليسا عقليين معضدا ذلك بأدلة عقلية، منها أن مجرد الأمر بالفعل أو النهي عنه ليس دليلا على حسنه أو قبحه، بالإضافة إلى إجماع المسلمين على أن الله تعالى هو الموجب والمبيح والحاظر، ولا سبيل للعقل إلى ذلك.

- **أفضلية الصحابة**

قال في حديثه عن إجماع الصحابة: "... ولم يرد شرع بتصويب أهل المدينة دون غيرهم والإخبار عن عصمتهم، ولا سبيل إلى نقل ذلك وإنما ورد الشرع بتفضيل الصحابة وتنزيههم، خرج من أجلتهم جماعة منها كعلي بن أبي طالب وطلحة والزبير وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص وحذيفة وأبي عبيدة ومعاذ بن جبل وعبادة بن الصامت ومن لا يحصى كثرة من أفاضل الصحابة وأئمتهم رضي الله عنهم ولا فضيلة توجد في جملة الصحابة إلا ولهؤلاء المذكورين فيها أوفر حظ وأعلا رتبة، فإن كان إجماع هؤلاء أيضا حجة على أهل المدينة ولا فرق بين الموضعين."[2]

وقال أيضا: "... كما أن قولنا: أبو بكر خير من عمر لا نريد به أنه يقبل قوله دون عمر، وإنما نريد به أن ثوابه عند الله أكثر من ثواب عمر، وكذلك أيضا فليس وصف قرنه صلى الله عليه وسلم بأنهم خير ممن بعدهم، مما يدل على وقوع العصيان

1 إحكام الفصول ص 929 وما بعدها

2 إحكام الفصول ص 703

والخطأ من القرن الذين بعدهم، كما أن قولنا أبو بكر خير من عمر رضي الله عنهما لا يدل على وقوع الخطأ والبعد عن الصواب في الأحكام من عمر فبطل ما تعلقوا به."[1]

ذكر هنا معنى أفضلية الصحابة وهي أنهم أكثر أجرا من غيرهم، فليس معناها أن غيرهم واقع في الخطأ وبعيد على الصواب. وواضح من المستهدف في هذا النقد من المدارس الكلامية.

4.الأسس النقدية لعلم الكلام

من خلال ما سبق يمكن القول إن النقد الكلامي عند الإمام الباجي ليس نقدا من أجل النقد فقط وإنما هو نقد مؤسس على جملة أمور تغياها وقصد إليها، وإن نظرة عجلى في النقد الكلامي عند الإمام الباجي منهجا وموضوعا تفيد أنه يقوم على أسس كثيرة ومتنوعة، تدل على مكنة الإمام الباجي وضلاعته العلمية في مختلف مشارب المعرفة، عقلية ونقلية، وهذه محاولة لرصد تلك الأسس النقدية:

1.4.التحديد المصطلحي والتحرير المفهومي

لا غرابة أن يصرف الباجي اهتمامه إلى تحديد المصطلحات والعناية بها نظرا لما للتحديد المصطلحي من الوقوف على الموضوعات المثارة والمسائل المبحوثة، والمتتبع لمؤلفاته يجد اهتباله وشدة عنايته بتحديد المصطلحات قبل الشروع في أي علم، فقد صدر كتابه "الإشارة" بالحدود وصدر كتابه "إحكام الفصول" بالحدود وصدر كتابه "المنهاج" بالحدود الدائرة بين المتناظرين، بل إنه خص مسألة الحدود بمؤلف خاص، وهذا إن دل فإنما يدل على المكانة التي يوليها للمصطلح.

ولم يكن اهتمامه بالمصطلح من الناحية النظرية فقط، بل حتى من الناحية التطبيقية أيضا وهو ما رأيناه في تحرير مصطلح العقل، وبيان ما يتناوله مصطلح العقل وما لا يتناوله، تفعيلا لشروط الحد من كونه اللفظ الجامع المانع الذي يجمع المحدود

1 إحكام الفصول ص 713

على جنسه ويحصره ويمنع ما ليس منه أن يدخل فيه وما هو منه أن يخرج عنه.[1] وإلا كان الكلام عن المعاني دون تحرير الألفاظ ضرب من الهذيان، فهو أول شروط النقد وأسسه.

2.4.عرض الألفاظ على اللسان العربي

لقد انبنى النقد الكلامي عند الباجي على عرض الألفاظ المبحوثة على اللسان العربي، وذلك لأن الثقافة العربية ينبغي أن تبحث في إطار مجالها التداولي، إذ لا يعقل أن تبحث مسائل الكلام مثلا أو مسائل الأصول وألفاظهما التي هي عربية ويبحث عن اشتقاقها في مجال تداولي آخر غير عربي، لذلك كان الباجي كثيرا ما يُرجِع المسائل المدروسة إلى أصولها الاشتقاقية ويتتبع استعمالاتها في اللسان العربي، كما وجدنا في أن إطلاق وصف العاقل في لسان العرب لا يصدق إلا على الإنسان: " فوجب أن يكون ما يختص به من يسمى عاقلا ويوصف بذلك في لسان العرب وهو الإنسان".[2]

وزيادة على هذا فإنه يتتبع اللفظ من حيث استعمالاته مجازا أو حقيقة، حتى تتضح الصورة اتضاحا يُمَكّن من انبناء مسائل عليه، وإلا فإن اللفظ إذا كان مستعملا في المجاز وتناوله الدارس على أنه حقيقة فقد هوى وزاغ عما هو بصدده من بيان أو تحرير، فيفسد حيث يريد الإصلاح، ويخلط بين المتضادين، ويجمع بين النقيضين، وهذا مسلك في النقد بديع لا يتنبه له إلا من حاز من اللسان العربي قدرا واسعا، ونصيبا وفيرا، وإننا لنجد عند الباجي هذه الفطنة لمثل هذه المزالق والتنبيه عليها كما فعل في باب القياس من بيان التفرقة بين علامات الحكم وأماراته، وبين علته وأن إطلاق اسم العلل عليها إنما هو من باب التوسع والمجاز.

1 "المنهاج في ترتيب الحجاج" أبو الوليد الباجي، تحقيق عبد المجيد تركي، ط دار الغرب الإسلامي ص 10

2 "الحدود في أصول الفقه" أبو الوليد الباجي، تحقيق: نزيه حماد، ط مؤسسة الرعيني–بيروت 1973م ص 33

3.4.الاحتكام الى منطق القرآن

لا شك أن علم الكلام يستقي مصادره من القرآن الكريم والسنة، وسواء في ذلك موضوعه أو منهجه، فالموضوعات تتناول الذات الإلهية وصفاتها، والنبوة وعالَم الغيب وما يتعلق بهما، وكل هذه الموضوعات تجد سندها في نصوص الوحي قرآنا وسنة، أما من الناحية المنهجية فالقرآن مليء بجملة من الأدلة العقلية المثبتة لبعض مسائل أصول الدين، كدليل التمانع ودليل العناية وغيرهما، ومن ثم فإن الباجي لم يشذ عن سنن القرآن في تقرير مسائل علم الكلام، وهو –كما أسلفنا القول – يرى أن في الثقافة الإسلامية ومصادرها من الإبداع والاجتهاد ما يغني عن سواها، ويؤكد هذا تحذيره من الخروج عن سَنن القرآن في الاستدلال، والدعوة إلى تصفح كتاب الله سبحانه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأقوال المتكلمين من المسلمين والفقهاء وذوي الأفهام.

على أن هذا لا يعني أنه لا لم يتعاط المنطق الأرسطي، ولكن إذا وجد منطقا قرآنيا يقدمه على أصول المنطق الأرسطي، خصوصا في نقده للمتكلمين من المسلمين، فينقدهم انطلاقا من المنطق القرآني، أما مع غير المسلمين فإنه يحتكم معهم إلى المنطق الأرسطي، كما رأينا في رسالته إلى راهب فرنسا.

4.4.المزاوجة في الاستدلال بين العقل والنقل

إن أهم أساس من أسس النقد عند الباجي هو الاستدلال، ذلك أن الاستدلال به يثبت نقده، وكلما كان الاستدلال قويا كان نقده معتبرا، وإن منهجه في الاستدلال على نقده المزاوجة بين الأدلة العقلية والنقلية، وهذا مسلك سار عليه في معظم نقده، سواء في إثبات المسائل الكلامية والاستدلال عليها، أو الرد على أهل الأهواء، ومن أمثلة ذلك ما جاء في حديثه عن البَدَاء وعدم جوازه على الله تعالى، وكذا في نقضه لرسالة راهب فرنسا في مسألة ألوهية عيسى عليه السلام.

5.4.إيراد الاعتراضات والرد عليها:

لا ينفك الإمام الباجي بعدما يعرض مسألة ما يورد الاعتراضات ويرد عليها، وهذه عادة جرى عليها في إحكام الفصول، وله عبارة شهيرة: "أما هم فاحتج من نصر قولهم..." ثم يَكِر بالجواب على حجة الخصوم غير مكتف بجواب واحد، وإنما يعدد الأجوبة حتى تتضح المسألة، وربما يورد الاعتراضات على كل جواب يجيبه، معتمدا أسلوب الفنقلة، "فإن قيل.. فالجواب"، وهذا إنصاف ما بعده إنصاف في النقد.

6.4.كثرة نقده لأهل الملل والنحل:

كثيرا ما يتعرض الإمام الباجي لنقد أهل الملل والنحل والرد عليهم، وتغليطهم وإفساد قولهم بما تبين له من صريح الحجج وصحيح الأدلة، ومن ذلك الرد المطول على المعتزلة في قضية وجوب الأصلح على الله تعالى، والرد على اليهود والنصارى في تكذيبهم للأنبياء، وكذلك الرد على الفلاسفة في قضية إنتاج القياس من مقدمة واحدة، والإمامية في عصمة الإمام، وغيرهم كثير ممن أطلق عليهم "أهل البدع".

خاتمة:

بعد التطواف في جوانب هذه الدراسة أزعم أنها قد حققت جملة أمور يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- عملت الدراسة على إبراز مشروعية البحث في علم الكلام وذلك من خلال تراثه الفكري، فبينت أن الباجي لا يرى غضاضة في الاشتغال بهذا العلم، كما يدلنا على ذلك ما كتبه في الرد على راهب فرنسا، وكذا ما أورده من مباحث كلامية في كتابه المنتقى على منهج الأشاعرة، إضافة إلى كتابه الذي خصصه في هذا العلم والذي يعد في عداد المفقود.
- كما عملت الدراسة على استكناه المنهجية الكلامية التي سلكها الباجي في البحث الكلامي والتي حددنا معالمها في الاستدلال النقلي، والاستنباط، والتأويل، والاعتداد بأقوال العلماء الراسخين، والاستدلال العقلي.
- عرضت الدراسة لبيان أسس النقد الكلامي عند الباجي في شقه الموضوعي والمنهاجي وذلك عبر استنطاق جملة من النصوص التي نقد فيها مسائل كلامية متعددة، وقد تحددت أسس النقد عنده كما يلي: تحديد المصطلحات وتحرير المفاهيم، الاحتكام إلى منطق القرآن، الرد إلى اللسان العربي، إيراد الاعتراضات والرد عليها، المزاوجة في الاستدلال بين النقل والعقل، وأخيرا كثرة نقده لأهل الملل والنحل بمختلف توجهاتهم إسلامية أو غيرها.

لائحة المصادر والمراجع

- "إحكام الفصول في أحكام الأصول" أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق عمران علي أحمد العربي، ط منشورات جامعة المرقب– ليبيا.
- "الحدود في أصول الفقه" أبو الوليد الباجي، تحقيق: نزيه حماد، ط مؤسسة الرعيني–بيروت 1973م
- "الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي" محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، ط مطبعة إدارة المعارف– الرباط.
- "المستدرك على الصحيحين" أبو عبد الله الحاكم، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية– بيروت
- "المنتقى شرح الموطأ" أبو الوليد الباجي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية– بيروت.
- "المنهاج في ترتيب الحجاج" أبو الوليد الباجي، تحقيق عبد المجيد تركي، ط دار الغرب الإسلامي.
- "الموطأ" مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء التراث العربي– مصر.
- "النصيحة الولدية: وصية أبي الوليد الباجي لولديه" أبو الوليد الباجي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد.
- "تحقيق المذهب" لأبي الوليد الباجي، تحقيق: أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، ط عالم الكتب– الرياض
- "ترتيب المدارك" أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب.
- "رسالة راهب فرنسا إلى المسلمين ورد الإمام الباجي عليها" دراسة وتحقيق: محمد عبد الله الشرقاوي، ط دار الصحوة للنشر.
- "صحيح البخاري" محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، ط دار ابن كثير– بيروت.

- "طبقات الأمم" صاعد بن أحمد الأندلسي، تحقيق لويس شيخو، ط المطبعة الكاثوليكية– بيروت.
- "عيون الأنباء في طبقات الأطباء" أبو العباس أحمد بن أبي أصيبعة، تحقيق نزار رضا، ط دار مكتبة الحياة– بيروت.
- "مسند الشاميين" للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، ط مؤسسة الرسالة– بيروت.
- الحدود في أصول الفقه" أبو الوليد الباجي، تحقيق: نزيه حماد، ط مؤسسة الرعيني–بيروت 1973م .
- سير أعلام النبلاء" لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة – بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى؛ لتاج الدين عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى 771هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د.عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة: الثانية، 1413هـ.